

تقديم

عندما اتصل بي السيد عبد الغني أعبيزة لتقديم كتابه في موضوع "المسؤولية السياسية والتناوب الديموقراطي في ضوء الحكومات الحزبية"، استحضرت على الفور أطروحة الدكتوراه التي سبق له أن تقدم بها سنة 2004 حول "ملتزم الرقابة في النظام السياسي والدستوري المغربي"، وكذا كتابه حول "الرقابة على عمل الحكومة في المغرب"، ثم عمله الأخير سنة 2018 حول "البرلمان والمراقبة السياسية". وإنه لمن دواعي سروري إعداد هذا التقديم خصوصا أن الأستاذ أعبيزة مهتم بمجال المسؤولية السياسية، وأبان أنه متوفق فيه كمحلل. فشكرا له وللساهرين على مجلة "مباحث" التي مكنته من إهداء القراء هذا العمل المتميز الذي خول لكل من استمتع بقراءته الاطلاع على المزيد من المعلومات حول الموضوع، لما يثيره من تشويق وشغف، ولكاتب هذه السطور فرصة التعبير عن بعض الارتسامات آملا المساهمة في إثراء جانب من جوانب التناوب السياسي.

*

* *

هل نحتاج إلى تذكير من خلال هذه السطور بأهمية دور الحكومة ومسؤوليتها في تدبير الشأن العام كإحدى الركائز الأساسية لأي ديمقراطية وأي تناوب سياسي؟ من نافلة القول أن في كل الأنظمة الديمقراطية، يختار المواطنون ممثلهم وقادتهم من خلال انتخابات حرة وشفافة، وهذا الاختيار في حد ذاته يشكل مدخلا للتناوب السياسي الذي يفهم منه تداول الأحزاب منفردة أو في إطار ائتلاف معين ببرامج مختلفة قصد تسيير الشأن العام، وهو مؤشر على حيوية الديمقراطية ويمثل وسيلة أساسية لضمان الضوابط والتوازنات والحكم الرشيد. فالتناوب ليس مجرد ظاهرة سياسية، بل ترافقه أسئلة أساسية حول مسؤولية الجهات الفاعلة في الميدان السياسي، سواء المتمرس منها أو تلك الوافدة عليه.

في ضوء هذا الواقع، فإن ما يهدف إليه الأستاذ أعبيزة من خلال مؤلفه هو الوقوف على مسألة معقدة ترتبط بالمساءلة السياسية في سياق التناوب الديمقراطي، وهذا ليس بالموضوع الهين، إذ يمس أسس الحقامة الديمقراطية ذاتها. فإذا كان التناوب يبدو للوهلة الأولى وكأنه عملية سياسية بسيطة، فإنه في الواقع يطرح أسئلة أخلاقية واجتماعية ذات أهمية كبيرة؛ في طبيعتها، كيف تشرح وتبرر الجهات السياسية الفاعلة، عند نهاية ولايتها، تدبيرها وإنجازاتها؟ وكيف تتحدد المسؤولية الفردية والجماعية للفاعلين

السياسيين، خاصة في الفترات الانتقالية؟ وكيف يتحمل فريق القيادة الجديد مسؤولياته مع احترام إرث وخيارات الحكومات السابقة؟

*

* *

إن التناوب الديمقراطي، بعيدا عن كونه آلية رسمية بسيطة، فهو يسائل بشدة وقوة مفهوم السلطة. ذلك أن كل تغيير في مكونات الأغلبية ينتج عنه تكريس لمبادئ الشرعية واستمرارية الدولة وشفافية الإجراءات العامة. فعندما تجرى الانتخابات، فإن نتائجها يجب ألا تثنيينا عن ترسيخ إدارة سليمة ومسؤولة عن العملية السياسية برمتها، وذلك انطلاقا من صياغة السياسات العمومية إلى حين تنفيذها.

ففي سياق التناوب، لا تقتصر المسؤولية السياسية على مجرد شرح خيارات الحكومات السابقة أو الوفاء بالوعود الانتخابية، بل تشمل مدى التقيد بسلسلة الالتزامات والواجبات من ضمنها المساءلة أمام المواطنين الذين مارسوا حقهم في التصويت على أمل تدبير أفضل للصالح العام؛ وكذا ضمان ألا تثير التغييرات المرتقبة التي سيتم إجراؤها تساؤلات حول المبادئ الأساسية للعقد الاجتماعي ومكوناته.

إن أثر المسؤولية السياسية في التناوب لا يقتصر على عمل الحكومة فقط، بل يمتد إلى الأحزاب والمؤسسات التي تدعمها. فالأحزاب يجب أن تكون مسؤولة أمام الناخبين وقواعدها النشيطة، خاصة عندما ينتقلون من موقعهم في المعارضة إلى تحمل المسؤولية الحكومية؛ حيث يجب مقارنة خطابات حملتهم الانتخابية مع واقع التدبير، ومدى ترجمة وعودهم المعلن عنها إلى واقع عند الوصول إلى السلطة، وتحويلها إلى إجراءات ملموسة خلال فترة ولايتهم. ولا بد من الإشارة، أنه، وبالموازاة مع ما سبق ذكره، فإن المؤسسات المستقلة تلعب دوراً مركزياً في تنظيم ومراقبة التناوب الديمقراطي، من أجل ضمان بقاء الإطار المؤسسي مستقراً ومحايداً وكافلاً للتنفيذ السليم للمبادئ الديمقراطية بغض النظر عن التغييرات التي قد تطرأ على الحكومات. وهذا ينطوي، بالخصوص، على الدور الأساسي لهيئات الرقابة والمحاكم الإدارية ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في قدرتها على رصد وتقييم تدبير الشأن العام.

*

* *

فبعيدا عن كون التناوب السياسي هو مجرد تعاقب لفترات متميزة من السلطة، فهو، كذلك، يكشف عن مسألة استمرارية الدولة. فإذا تغيرت الجهات السياسية الفاعلة،

فإنه يجب الالتزام بالتقيد بالتدابير وتنفيذ السياسات العمومية التي يكون قد تم تحديدها على المدى الطويل باستمرارية معينة. وهذا يشكل مسؤولية جديدة تقع على عاتق المنتخبين الجدد، الذين لا يجب ان يركزوا فقط على ولايتهم، ولكن أيضا على الحفاظ على تماسك واستقرار أعمال الدولة. فهذه الاستمرارية لا تعني الركود أو الجمود، بل إنها صورة من صور إقرار سياسات لا تشكل قطيعة مع الإنجازات الأساسية التي تم تحقيقها سابقا في مجال الحقوق والتضامن والتقدم الاجتماعي، فضلا عن وجوب مسايرة هذه السياسات للتحديات المعاصرة.

ثم هناك حاجة أيضا إلى دراسة آثار المساءلة السياسية على الصعيد الدولي. ذلك أنه في عالم تسوده العولمة، لا يمكن تحليل التناوب الديمقراطي في بلد ما دون مراعاة الآثار والتفاعلات التي قد تحدثها هذه العملية مع الأنظمة السياسية والاقتصادية الأخرى؛ حيث تمتد مسؤولية القادة الوطنيين إلى التزاماتهم الدولية، سواء في علاقاتهم مع المنظمات المتعددة الأطراف أو الاتفاقات الثنائية أو مواجهة الأزمات العالمية. كما يجب أن تشمل المساءلة السياسية الحقيقية النظر في أثر القرارات الوطنية على المستوى الخارجي، بما في ذلك التنمية المستدامة والأمن الجماعي والحفاظ على السلام.

ومن هذا المنظور، فإن الهدف من كتاب الأستاذ عبد الغني أعبيزة ليس هو مجرد توصيف للمسؤولية السياسية في إطار التناوب الديمقراطي، وإنما هو دعوة إلى التفكير في قضاياها وتحدياتها والممارسات التي تمكن من تنفيذها بفعالية وأخلاقية مع طرح بعض التساؤلات؛ من قبيل كيف يمكن للديمقراطيات بناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات المعاصرة مع ضمان الإدارة المسؤولة للتحويلات السياسية؟ وما هي أفضل الممارسات لضمان حدوث البدائل السياسية وفقا للمبادئ الديمقراطية والمساءلة أمام المواطنين؟

*

* *

من خلال صفحات هذا الكتاب، يقدم الأستاذ أعبيزة تحليلا معمقا لآليات المساءلة السياسية في فترات الانتقال الديمقراطي، وذلك بالاعتماد على الأمثلة التاريخية والمقاربات النظرية. إذ لا يمكن اختزال المسؤولية السياسية في التناوب الديمقراطي عبر مسألة الكفاءة أو الإدارة العملية للسلطة، وإنما يتجاوز الأمر ذلك إلى المساس بالقيم الأساسية للديمقراطية، مثل الإنصاف والعدالة والشفافية واحترام حقوق الإنسان. فالتناوب ليس مجرد لحظة تجديد سياسي، بل يمثل لحظة تتجدد فيها

الديمقراطية وتتعزز فيها الطريقة التي يتم بها إجراؤها؛ وإن الطريقة التي يعتمد عليها المواطنون والسياسيون ليست سوى اختبارا للديمقراطية نفسها.

ختاماً، سنلاحظ مذكرين أن القارئ، من خلال قراءة كتاب الأستاذ عبد الغني أعبيزة، سيدرك أن محتواه موجه بالأساس لجميع المهتمين الذين يؤمنون بالمؤسسات الديمقراطية، ويرغبون في فهم كيفية تعزيز أدائها وأخلاقياتها في السياق الديناميكي والمعقد للتناوب السياسي؛ وأن المسؤولية السياسية هي مهمة جماعية والتزام لكل المشاركين في الحياة الديمقراطية وهي ملك للأحزاب السياسية والحكومات والمؤسسات، فضلاً عن كونها بالدرجة الأولى ملك للمواطنين، لأن المسؤولية السياسية هي أولاً وقبل كل شيء مسألة ثقة واحترام متبادل في إطار مشروع مشترك.

محمد أمين بنعبد الله
أستاذ القانون العام
عضو أكاديمية المملكة المغربية